

القدس: الاقتصاد عماد الاستعمار

الموت العنيف يقطع الحياة، يبتريها ويرميها إلينا جثثاً هامدة لا تشبه ما كانت عليه في حياتها. يبدو أن معاناة الإنسان في حياته ما عادت تهزنا كما يفعل موته البشع... في الثاني من تموز/يوليو الفائت، استفقنا على خبر حرق الفتى محمد أبو خضير حيا والقاء جثته في أحراش دير ياسين المشهومة بالموت. عندها التفت العالم إلى أن القدس ما تزال محتلة. بحياتها وبموتها. الموت يدور في فلسطين، ضاربا، يذكر العالم أن الضفة الغربية محتلة أيضا وأن غزة المنسيّة في حصارها منذ سبع سنوات محتلة أيضا رغم إصرار المحتل على اعتبار نفسه قد انسحب منها. هل كان لا بدّ أن يُستشهد 2142 إنسانا ويجرح أكثر من 11 ألفا غيرهم، لكي ينتبه العالم إلى المأساة التي تعيشها هذه البقعة الفاترة بالحياة، والتي تُنسب بين العدوان والعدوان، وسرعان ما تستعيد حضورها بزخم عند حضور الموت!

لكن هل يمكن المقارنة بين هذه وذلك؟ هل يمكن المقاربة بين 2142 شهيدا، وشهيد واحد في القدس مثلا؟ هل السؤال صحيح أصلا؟ هل الخوف الذي أصابنا في القدس غداة قتل محمد أبو خضير والاعتداءات المتكررة التي طالت العديد من الفلسطينيين في الشارع وفي المواصلات العامة وفي أماكن عملهم وفي بيوتهم، أقل ورنًا ومعنى بل وصدقا من الرعب الشديد الذي طال حياة الفزائوين المسجونين في بقعة مسيحية بالنيجران من كل الجهات، هل خوفنا مبتذل وخال؟ نساء.. لنا.. بلى. تسألنا هذه الأيام في فلسطين، كل من موقعه عن معنى حياته وعن قيمتها، عن ورنها السياسي وعن قدرتنا على التأثير عليها.

الفرق بين الحروب الدائرة في كل منطقة من فلسطين، مع تقديم مثال القدس هنا، هو تحديداً الفرق بين الأهداف المرجوة في كل من هذه المناطق في المرحلة الأنية. سياسة البتر التي تمعدتها إسرائيل تدريجياً لغاية ما وصلنا إليه اليوم، طالت الامتداد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التاريخي لكل الأمكنة في فلسطين، وأقصى وأقصى ما حققتة هو الاستيارات التي وظفتها لتطويق منطقة جغرافية من دون أخرى: فلسطين المحتلة العام 1948 والقدس والضفة الغربية، وهناك غزة التي أقصيت تماما من الخارطة وسدت الطريق منها وإليها. هذه الامتيازات خلقت أيضا سياسة مقاربية ومفاضلة بين الأمكنة وبين حياة الفلسطينيين فيها. بل أكثر، صيرت الأمن والحياة أداة أخرى تعتمدھا إسرائيل لتحتوي بعضنا وتقتصي بعضنا الآخر.

لعدة المقارنات ثمن ندفعه نحن الفلسطينين في النهاية، إذ أن ما تعنيه المقارنة بين موت وموت وأمن وأمن ما هو إلا تمويه بأن جزءاً ما من فلسطين محتل أقل أو أكثر من غيره. ويقدم قتل أبو خضير والواجبات التي تلته بالترامن مع العدوان البشع على غزة، مثلا وجيزاً على سياسة التلاعب ليس بحياة الفلسطيني فحسب بل بموته أيضا، وتوظيفة لتسجيل خطاب سياسي مغاير، إمعانا في بناء مشروع الاستعمار المتشعب.

الطريق إلى خيمة الشهيد

باتت خيمة الغزاء التي نصبها أهل الشهيد محمد أبو خضير واحدة من أهم الرموز التي تبين مآل الخطاب حول القدس. إذ لم يكن من الممكن تجاهل توافد شخصيات حكومية إسرائيلية إليها، ولا تنظيم حركات «يسار»، إسرائيلي لسفريات لحماسة للراغبين بالشاركة بالغزاء. هؤلاء جلسوا جنباً إلى جنب مع النواب الفلسطينيين في الكنيست الإسرائيلي الذين تركوا القدس الغربية حيث يداومون في «برلمانهم»، وحضروا إلى القدس الشرقية لتقديم العزاء للعائلة الكنوية. جلس هؤلاء بدورهم إلى جانب ممثلي السلطة الفلسطينية، والذين يحتاجون بموجب اتفاقية أوسلو لإن من الاحتلال للوصول إلى المدينة.

كيف ولماذا تحول حرق ثلاثة إسرائيليين لطفل فلسطيني إلى حدث إعلامي سياسي جذاب تعافت عليه كل ذي منقعة في اقتناص اللحظة وتوظيفها لمصلحة أجندهه السياسية على اختلافها، وماذا يفعل هؤلاء في «أيام السلم»؟ حين لا يُسكك دم في القدس ولا تحرق جثث، بل تتراكم ردوم بيوت وحياة مهدمة؟ لماذا فجأة يتنا نرى الإعلام الإسرائيلي يكلبته مجندا، يعرض على شاشته أرقاما تشير إلى نسبة الفرق والتصهين الذي يعانيه القدسيون، ويحوم بكاميراتاه لبيبن بعسدة الملقط التبييض ضد الفلسطيني في البنى التحتية والخدمات مقابل «جاره» الإسرائيلي في القدس العربية؟ لماذا هذا الاندهاش لأن من أن في «العاصمة»، قوم تعاداهم ثلث مليون من الفقراء المستضعفين الطالين عن العمل؟ وإذا كانت القدس (ما تزال) محتلة أسوة بكل المناطق المحتلة العام 1967، فلماذا هذا التشديد

15 | 1

إعمار غزة: «دع الجروح تتعفن» وفق مبيدًا في الإستراتيجية العسكرية، وقم بالإغراء بدعم اقتصاد.. وهمي، للحصول على الإذعان.. والبحث عن الإنسان في السعودية، بمعنى عن شروط تحققه.

حول انقلاب تصور الموت وصلة ذلك بعمليات تفكيك السلطة حسيما جرت في الثورة المصرية، وعلى أبواب العودة إلى المدارس: أزمة الدروس الخصوصية، مثال صارخ من مصر.

التأريخ الاجتماعي ضرورة دائمة وهي اليوم ملحة لفهم التغييرات الجارية. وفي الدونوات/ فيسبوكيات نصوص من مصر تتعلق بضارب المعتقلين عن الطعام، وحريق مسرح بني سويف، والإحباط الراهن.



هاني زعر ب - فلسطين

عليها الآن؟ ولماذا القتل والتعدي على مقدسين في عقر بيتهم، لم تكن لتثير أحدا بهذا الكم قبل عشر سنوات مثلا، أي في الانتفاضة الثانية أو غيرها؟ كل هذا بالتوازي مع عدوان هو الأشجع على فطاع غزة.

حاول الإعلام والحكومة الإسرائيليان تحويل قتل محمد أبو خضير بوحشيته وبشاعته من قبل مواطن إسرائيلي (وليس الشرطة الإسرائيلية) إلى استثناء في السياق السياسي العام حول القدس. احتووه وقالوا نحن نتولى المسألة، وذلك تماشيا مع مخطط توحيد القدس بغربها وشرقها وتحويلها إلى شأن إسرائيلي داخلي خاص، خالصين إلى أن «مشكلة القدس الشرقية» ليست سياسية وإنما تتلخص بأوضاع اجتماعية - اقتصادية تحل بالدفع نحو مساواة أهلها بغيرهم من «سكان المدينة».

ليس هذا الخطاب بجديد على القدس، فقد وضعت لبنته الأولى رئيسة الحكومة الإسرائيلية غولدا مئير في العام 1970 حين قالت «عرب العاصمة هم كعرب إسرائيل»، رأت كما رأى غيرها أن استيلاء متجزأ على

العاصمة التي تمّ «توحيدها» للتلوّ، لا يقوم إلا باستنساخ ما أسموه تجربة «عرب إسرائيل»، أي الفلسطينيين الذين فرضت عليهم المواطنة الإسرائيلية عقب العام 1948، وذلك بالاستيلاء على مصادر عيشهم ووزقهم وإفراغ مرجعياتهم السياسية من مضمونها وتحويل اعتمادهم اليومي الكامل على الحكومة الإسرائيلية، ومن ثم فرض سياسة أمن اقتصادي اجتماعي لصهرهم واحتوائهم.

إلى ذلك كله يُضاف شرط فعلي آخر، هو عزل الشق الشرقي للقدس عن سياقها السياسي المحتل العام 1967. عبر سدّ الطريق على الضفة الغربية وقطاع غزة، على غرار سياسة العزل والصرح التي أعدها مستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية لشؤون العرب شموئيل طوليدانو لفلسطيني 48. ولأخير كان دور في صوغ هذه السياسة في سياق القدس، إذ احتدم نزاع دار بينه وبين وزير الشرطة الإسرائيلية، تناقلته الصحف الإسرائيلية العام 1972. على صلاحية إدارة شؤون «عرب القدس الشرقية»، فقد كانت إحالة إدارة شؤون المقدسيين في القدس

حين تنام مواطناً وتستيقظ بدون جنسية

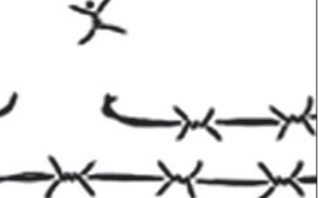
قامت بها السلطة منذ الطفرة النفطية في منتصف السبعينيات لتغيير دستور 1962 أو لإفراغه من محتواه. فعلى الرغم من إيقاف الحياة البرلمانية مرتين (1976-1980 و1986-1992) وعلى الرغم من تدمير الكثير من المراسيم والقوانين المقيدة للحريات، بقيت أفاق التطور السياسي في الكويت من دون إراقة دماء وفتح معتقلات وتهجير، وأكثر تقدماً منها في بقية بلدان المنطقة.

تراتبية «الجناسي»

في الكويت

توفر القوانين الرعية، بما فيها قانون الجنسية، للعائلة الحاكمة في الكويت أدوات «مشروعة» للتحكم في المجتمع وإعادة تشكيله. فقد جاءت صياغة قانون الجنسية العام 1959 تمكس تفسيراً لأسطورة التفاهم التأسيسية يلائم العائلة الحاكمة، إذ حددت مادته الأولى أن الكويتيين «الأصليين» هم «الموطنون في الكويت قبل سنة 1920»، ويشار إلى هؤلاء ونسلهم بأنهم كويتيون بالتأسيس. بعدهم تأتي أصناف مختلفة للكويتيين «بالتجنيس». ثم حدّدت القوانين والأعراف الامتيازات التي ينفرد بها الكويتي الأصلي عن أصناف المجتسين. فللكويتي الأصلي حق الترشح للمجالس المنتخبة وتولي المناصب الوزارية، بينما لا يحق للكويتي المجنس التصويت في الانتخابات إلا بعد مضي عشرين سنة على حصوله على الجنسية.

وهكذا، فتراتبية «الجناسي» تبيح للعائلة الحاكمة في الكويت التمييز بين المواطنين وتشكيل المجتمع والتحكم في قدرته على الحركة يستندا في ذلك الدستور والقوانين الرعية. وتزداد أهمية هذه الأدوات بإضافتها إلى تحكم العائلة الحاكمة، عبر الأجهزة التنفيذية، في تحديد من يحق لهم الاستفادة من شروط التجنيس التي يحددها القانون. وتمكنت عبر القوانين والأعراف من إبقاء كتلة كبيرة من مواطني الكويت ضمن ما يعرف بفقّة «البدون» تحت سيطرتها. لهذا تبقى فئة «البدون» خارج المجتمع السياسي الكويتي ودخله في آن معاً. ففي الوقت الذي يعاني البدون من التمييز والحرمان من الحقوق المدنية، سمحت السلطات الكويتية لبعض الشرائح من «البدون» بالانخراط في القوات المسلحة وأجهزة الأمن من دون اشتراط الحصول على رضخ اقامة



ضرب الإرهاب؟

العالم يتعاطى مع الإرهاب وكأنه وحش رايبض في مكان ما، تصلح الإغارة عليه وقتله. أمين عام الناتو صرح في افتتاح القمة الأخيرة منذ أيام، بأن الحلف «حقق نجاحات في ضرب الإرهاب الدولي». ومع افتراض أن الكلام ليس شكلياً، فقد صحح ترجمته بأن جهود الاستخبارات الغربية تمكنت من تعطيل الأعمال الإرهابية التي تقع على الغرب وفيه. وكان الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، الذي تحل اليوم ذكراه الرابعة عشرة، ماثلاً بوصفه المرجع الكبير في الأمر. مذّك، وفعل، لم يحدث شيء مماثل له أو تفجيرات لندن ومدريد. ولكن الإرهاب لم ينته، بل تغيرت أهدافه ومسارحه، (ولو «مؤقتا» على ما يقول أربابه). راح يرتكب أفعاله في بلداننا وراحت تنظيماته تتغلغل في أحزمة الفقر حول مدننا الكبرى ويسرح في أريافنا المهلهة البائسة، ويختار أهدافاً «محلية»، من مصافي النفط في جنوب الجزائر إلى سد الموصل في شمال العراق، وحتى «الدولة الإسلامية» الملعنة كركيزة يشيع أصحابها أنها «باقية وستتمدد».

وليس راسموسن وحده من يطلق الكلام الذي يحتاج إلى تأويل. فها أوباما لم يجد أفضل من أن يقول، لتهنئة حيدر العبادي رئيس الوزراء العراقي الجديد، أن تشكيله الحكومة «خطوة حاسمة» نحو هزيمة الدولة الإسلامية! والله أعلم كيف. وعلوة على ذلك، فالرئيس الأميركي يتجاهل «اللقطة» السابقة، أي العنف والخراب اللذين ألأ بالعراق على يد الاحتلال الأميركي، وكان لا شأن لها بما تبج. فما يهمة اليوم حقاً هو تشجيع «الحليين» على التصدي للقتال بأنفسهم بينما «قد» يستندهم الطيران الأميركي، بما يضمن صفر دماء هنا.

المشكلة ان الإرهاب ليس جسماً محددًا يُصنّف بالضربة القاضية. وأن خلطة الفقر والفساد والاستبداد التي سُدّت لعقود، ومعها عريضة إسرائيل التي لا تتوقف، وعجرفة الاستعمار المتجددة، قد «خلقت أوضاعاً»، نعم، أوضاعاً فيها انهيار للتعليم وللثقافة وللمعايير القيمة وللمماسك المجتمعي. ولأي أمل. قد يُقتل الخليفة البغدادي اليوم كما قتل قبله بن لادن. وقد تُجرّد الحملات على هذه البقعة أو تلك. وقد يسطير على الوصف.. الى حين. فيفرح الرئيس الذي سنتقني ولايته بعد قليل لتحقيقه انتصاراً. وأما الرعا فتبقى تحت الرماد.. إلى حين.

نحلة الشحال

ملف

إعمار غزة: دع الجروح تتعفن

أصبح «الإقتصاد الفلسطيني» - وهو دالٌّ وهمي، غير موجود على الأرض - عنواناً عريضاً في عالم ما بعد اتفاقية أوسلو. ركّز المنحون جهودهم على ضرورة النهوض بهذا الإقتصاد، وضخّوا كيّيات هائلة من الأموال عبر مؤسسات السلطة والجمعيات غير الحكوميّة. جرى إدخال خطاب «النتية» إلى الفضاء العربي الفلسطيني، وصار الإنسان بنداً رئيساً على الأجندة. أراد العالم أن يبني بيوتاً للفلسطينيين وأن يخرجهم، فيزيائياً وفكرياً، من ضيق الخيم إلى رحابة الشفق الحديثة.

كرامة USAID

في الخامس عشر من تموز/ يوليو العام 1994، وضع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات حجر الأساس لأوّل مشروع إسكاني في قطاع غزة. مؤلت الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة USAID المشروع الذي اختير له اسم «أبراج الكرامة». فُصّ شريط الافتتاح بحضور رئيس الوكالة والشيفر الأميركي في إسرائيل.

وبعد عشرين عاماً من ذلك التاريخ، لم تكن غزة قد تحوّلت إلى سنغافورة - كما وعد الرئيس الزاحل - بل كانت تتعرّض لتدمير مكثفٍ واسع النطاق. وكان عداد الوحدات السكنيّة التي جرى بنائها جزء القصف الدقني والغارات الإسرائيليّة في ازدياد مضطرد. جاء عدوان تموز/ يوليو الأخير على غرّة كامتداد موضوعي لوجود المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، ومعاقبة حادّة لغزّة على رفضها أن تتفحص شخصية مدينة أخرى، وعلى استثمارها في تحقيق نبوءتها. لكن هذا العدوان الأخير يظل، على الرغم من ذلك، حدثاً يمكن له، رغم اتصاله بما قبله، أن يكون نقطة تحوّل.

تكفي مقارنة تقديرات الدمار الذي خلّفه عدوان «الجرف الضامد» الإسرائيليّ بالدمار الذي خلّفته حملات إسرائيليّة سابقة، للتدليل على تميّز الأخير لجمّة مدّته، وضخامة دائرة تيرانه التي طالت البنية التحتية، والوحدات السكنيّة وشبكات الكهرباء والمياه والموصلات، ولأوّل مرة، الأبراج السكنيّة والمقاريّة العالية.

قد يبرمّج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عدد الوحدات السكنيّة التي دُمّرت بشكل كامل، أو تضررت ضرراً فادحاً، في عدوان «الرصاص الصوب» عام 2009/2008 بحوالي 6268 وحدة سكنيّة. تضاعف هذا العدد مرّة ونصف في العدوان الأخير ليميل عدد الوحدات السكنيّة المدمّرة، أو المتضررة بشكل فادح، إلى حوالي 17 ألف وحدة سكنيّة، ما أدى، في نتيجة أوليّة، إلى ترك أكثر من مئة ألف فلسطيني في غزة بلا مأوى.

وقبل أن ينتهي العدوان ويخفي من الجوّ غبار القصف الإسرائيلي، صرّح وزير الخارجية النرويجي ما مؤتمراً للمناحين سيعقد في أجل «إعادة اعمار غزة، وبمجرد التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار طويل الأمد بين إسرائيل وحماس. كما أكّد الوزير أن الأموال المخصصة لهذا المؤتمر ستعود تحت تصرف السلطة الفلسطينيّة برئاسة السيد محمود عباس.

الضرب في المحاصر.. سياسة

تعرّضت غزة في آخر خمس سنوات لثلاث حملات عسكرية إسرائيلية، كانت 500 عائلة فلسطينيّة فقدت بيوتها في هجمات إسرائيلية سابقة لا تزال تنتظر تنفيذ وعود إعادة الإعمار عندما أطلقت إسرائيل عدوانها الأخير، وكان قطاع غزة يعاني عجزاً إسكانياً قدرته وزارة أشغال حماس بحوالي 91 ألف وحدة سكنيّة. وبالجمال، فإن كل ما تمّ بناؤه في غزة بين عامي 2009-2013 لا يغطي سوى 14 في المئة من احتياجات القطاع الإسكانيّة التركمة. وعلى هذا القطاع المحاصر، ألقت إسرائيل على مدار خمسين يوماً أكثر من 20 ألف طن من المتفجرات عبر قصف جوي وبوزي وبحري، بمعدّل ألف قذيفة يوميّاً، محققة في بعض الحالات محواً شاملاً لقطاعات واسعة من أحياء سكنيّة، الأمر الذي نجم عنه حالات نزوح قبايلويّة لا تذكر في كنها وكيفا ودلالاتها الصبريّة إلا بمشاهد نكبة عام 1948: أكثر من 450 ألف فلسطيني من أصل 1.7 مليون هم سكّان غزة، اضطروا للنزوح أثناء العدوان.

تركز خطاب فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة طوال العدوان على ضرورة انتزاع الحق بالوصول على ميناء ومطار للقطاع. كانت هذه المطالب تُعرض بالتوازي مع مطلب «إعادة الإعمار» الذي كان يذكر باعتباره مطلباً يديهيّاً: ليس عليه تفاوض ولا خلافات،

ملغما هو الحال مع البناء والمطار.

دخل اتفاق وقف إطلاق النّار حيّز التنفيذ في 26 آب/ أغسطس. لم يقدّم الاتفاق أيّ ضمانات للمبناء والمطار، إذ أجل البحث فيها إلى مفاوضات ستجري بعد شهر من التوقيع، كما وخلا من أي إشارة صريحة إلى معبر رفح الذي تخلّفه السلطات المصريّة، إلا أن «إعادة الإعمار» قدّمت باعتبارها عملية يجب الشروع فيها فوراً - مثل زيادة مساحة الصيد المسوحة - لأنّها، كما صرّح خالد مشعل «واجب حكومة الوفاق وواجب العالم الحر». وعلى الرغم من تفهم الحاجة الماسّة للشروع في تحقيق إغاثة فوريّة لنازحي غزة والمتضررين من العدوان، إلاّ أن الإستسهال الذي تتعامل به الفصائل الفلسطينيّة مع إعادة الإعمار - وعلى رأسها حماس التي حكمت غزة على مدار السنوات الفائتة - يعكس، بلا شك، محاولة لدفن الرأس في الرمل، أو غزة وأهدافها، وبالركب السياسي الذي تنحصر حوله جهود «العالم الحر» الإغاثيّة، أو تعبيراً عن خيار سياسي إستراتيجي يتعلّم في استكمال عملية الدخول في مشروع التسوية.

قد تتعمد المصادر التي سنتدقق منها الأموال اللازمة لإعادة إعمار غزة، من ممالك النفط في الخليج إلى بلاا سكندنافيا البعيدة، لكنّ هذه الأموال، وإن تعددت مصادرها، فإنّها تميّز جميعها بأنّ الحصول عليها يستلزم دفع أثمان سياسية واجتماعيّة: التخلّي عن السلاح والسير قدماً في مشروع «التسوية» مع إسرائيل هو أحد هذه الأثمان في خطوطها العريضة.

العائدون على ظهر خلاطة الإسمنت

غدق آخر مؤتمر كبير من أجل «إعادة اعمار غزة» في شهر آذار/ مارس من العام 2009 بمدينة شرم الشيخ المصريّة. شارك في المؤتمر ممثلون عن أكثر من 70 دولة و16 منظمة دوليّة على رأسها البنك الدولي، وبالطبع، غابت حركة حماس التي كانت في حينه تدير قطاع غزة تحت مسمى «الحكومة الفلسطينيّة القالة»، في حين حضر ممثلون عن السلطة الفلسطينيّة التي كانت تستعد لتلقي الأموال وتقديم الضمانات، حسبما أشارت جري كليبتون بأن «لا تقع الأموال في أيدي الخطأ». جمع المؤتمر 4 مليارات و481 مليون دولار من أجل إعادة الإعمار. كان هذا يفوق بكثير ما طلبه سلام فيّاض رئيس وزراء السلطة، قدّم خطة يطلب فيها 2.8 مليار دولار سيذهب مليار و450 مليون منها (52.2 في المئة) لتمويل العجز في إنفاق السلطة، في حين سيخصص الباقي (مليار و326 مليون دولار) من أجل الشروع ببرنامج إنعاش مكرّر وإعادة إعمار ما

دمزه العدوان على غزة.

شروط الحصول على الأموال كانت واضحة: أن تتولى السلطة جهود إعادة الأعمار بالتنسيق مع الأمم المتحدة، وأن يجري العمل على قيام حكومة وفاق وطني بعد التوصل إلى اتفاق تهدئة في غزة، بالإضافة إلى ضرورة تسريع عملية الوصول إلى تسوية سياسيّة دائمة بين إسرائيل والفلسطينيين تحت سقف حل الدولتين.

ليس هذا الإستطاعة الحصول على معلومات دقيقة حول ما استلمته السلطة في رام الله من هذه الأموال، وماذا كانت أوجه إنفاقها. لكنّ المؤكّد أنّ هذه الأموال لم تحقق تحسناً ملموساً في غزة التي جرى إقصاء كلّ المؤسسات والجمعيات العاملة فيها من التخطيط أو الاستفادة من هذه المبالغ الضخمة والشروطيّة. كانت حكومة حماس في غزة، في حينه، لا تزال قادرة على تلبية الحد الأدنى من التطلّعات المعيشيّة، الدعم الإيراني وانتشار الأفياق سماح لها بأن تتواظب على دفع الزواجب، وأن تنتجز بعض المشاريع الإسكانيّة الصغيرة، بالإضافة إلى توزيع مبالغ نقدية على المتضررين. دفع هذا باتجاه رفع سقف خطاب حماس المضاد للمؤتمر وللقائمين عليه، وأولئك الذين تحضّلوا على الأموال. ومن بين خلاطة إسمنت، سيكون من الصعب تخيل خروج صريح مماثل من قادة حماس بعد العدوان الأخير بعكس الإصرار على خيار المصالحة مع السلطة الفلسطينيّة والمطالبات المتكررة بصرف واتب موظفي غزة حيث عمق الأزمة التي تعيشها حماس. إنّ لخلاطة الإسمنت اليوم إغراءً وضرورة أكبر بكثير مما كان عليه الحال قبل سنوات قليلة.

غزّة: الخيارات الصعبة

لن تختلف شروط المناحين بعد العدوان الأخير عمّا كان الحال عليه في مؤتمر شرم الشيخ عام 2009 (أو أي مؤتمر قبل ذلك). وزير خارجيّة النرويج، وهو يشرّ بتداعي المناحين قريباً من أجل غزة، ففلاوة على تأكيده أن الأموال ستكون تحت تصرف السلطة الفلسطينيّة، قال إنّها «لا يمكن أن تمنح من دون شروط تضمن أمن المدنيين على الجانبين». يمكن الاختلاف هو في غزة، وفي قدرة فصائلها الأكبر (حماس) على التعامل مع آثار العدوان ومعالجة شروط المناحين، أو محاولة خفض سقف توقعاتهم، في ظلّ انحسار قدرة الحركة على توفير بدائل رمزيّة بعد الخروج من دمشق، وانحسار الدعم الإيراني، والهدم شبه التام للأبناق، وانقلاب مصر الذي أربك حسابات «حماس» إلى درجة جعلتها



عز الزنون - غزة

تتداعي لتشكيل حكومة وفاق.

لقد أبلت المقاومة في غزة بلاءً عسكرياً حسناً. لكنّ إمكانية استئثار الميدان الغزّاوي وما يتراكم فيه من إنجازات وإحالتها ثماراً سياسيّة تبدو رمزيّة. كما أنّ عدم وجود أي حضور فعلي لسلطة رام الله على الأرض في غزة، حتى بعد تشكيل حكومة مصالحة، يساعد على تحجيم إنجازات غزة العسكريّة ويعمل على حصرها في صندوق مغلق.

يمنح هذا السلطة الفلسطينيّة امتياز عدم التوّظ، ما يعكس على إبدائها قدرة أكبر من «حماس» على الاستمرار في صراع لي الذراع. تجلّى هذا التعرف السياسي عند السلطة مع تصريح رئيسها محمود عباس بأن «حكومة ظل» تعمل في القطاع.

نظير الجنرال والمفكر العسكري الفرنسي أندريه بوفور ليمدا في الإستراتيجيا العسكريّة يقوم على منهجية «دع الجراح تتعفن». يقوم هذا المبدأ على إحداث خسارات وأضرار إستراتيجية في صفوف وبيئة العدو، ومن ثمّ حصاره في ظل حد أدنى للاستهلاك حتى تتعفن جروحه وتتفقد عملية علاجها. لقد تُركت جروح غزة على مدار سنوات طويلة لتتعفن. تمّ هذا بتخطيط وتنفيذ إسرائيلي ومساعدة من رام الله وعواصم عربيّة، ناهيك طبعاً عن مباركة المجتمع الدولي. ونتيجة لهذا التّرك، تحوّلت بعض حاجات غزة الأساسية مثل محطة الكهرباء ومعبر رفح (وهي مسألان بالإنكنا حلها في وقت محدود)، إلى قضايا كبرى «مُعقّدة» يحتاج حلّها إلى أشهر وسنوات.

إنّ ما يعرضه المجتمع الدولي والاعبون الإقليميّون على غزة بعد العدوان الأخير ليس علاجاً لهذه الجروح التي ترنّد في نشأتها وعلة وجودها إلى مشروع استعماري استيطاني على الأرض الفلسطينيّة. كل ما هو مطروح على الطاولة لا يعدو كونه سنسّجات طويلة الأمد، ويأمنان باهظة قد تحكم، إن هي ذُفعت، على أجيال فلسطينيّة قائمة بأن تعيش ضحيّة وهم إعادة إنتاج لتفاقية أوسلو بجداول ومحددات زمنيّة جديدة.

محمود عمر

كاتب من فلسطين

السفير العربي

50 في المئة هي نسبة العجز في السلع التموينية في مصر خلال شهر آب/ أغسطس الماضي، حيث تشهد جميع المحافظات نقصاً حاداً للشهر الثالث، بحسب ما أكدته النقابة العاملة للبقالين التموينيين التي أشارت إلى أن التجار لم يستلموا سلعة واحدة حتى الآن من السلع المدرجة ببطاقة التموين بحسب المنظومة الجديدة التي يستفيد منها نحو 67.5 مليون مواطن.

مواقع / إصدارات

«المقال»، موقع

سعودي.. معارض



يصطدم الزائر الجديد لموقع «المقال» عند دخوله إلى الصفحة الرئيسية ببساطته لناحية الشكل والتبويب. لكن شعاره «مقالات الرأي الآخر» تقودنا إلى تعريفه الخاصّ: «موقع إعلامي متكامل متخصص في صحافة الرأي وأدواتها الإعلامية المتعددة»، ويكتب فيه بشكل دوري مجموعة من الكتب وأصحاب الفكر والرأي في السعودية، تشمل أطيافاً متنوعة ذات اتجاه إصلاحي وطني.

الموقع يتموضع إذاً في مساحة المعارضة. في آخر المقالات، تحضر غزة بقوة، بل هي الحور الأساس لأغلب ما كتب. عبد العزيز الدخيل كتب «بعث القضية الفلسطينية ومرحلة ما بعد غزة 2014»، ولكنه أسبق مقاله برسالة وجهها لإدارة تحرير جريدة الحياة اللندنية التي رفضت نشر المقال: «أرجو إبلاغ الأخ الكريم غسان شربل رئيس التحرير عدم استغرابي لقرار عدم نشر مقالٍ لأنه لا بد لقراركم أن يكون منسجماً مع الأسف مع حرية الصحافة التي تتمتع بها الصحف السعودية...».

في النصّ يفدّ الدخيل الأخطاء الفادحة التي مورست على الصعيدين العربي والفلسطيني بحق القضية الفلسطينية، متوصلاً إلى خلاصة أنّ «السلام مع إسرائيل على النذج التي سار عليه العرب والفلسطينيون (...) كان خطأ فادحاً وقراءة غيبية متجاهلة واجهلة». الكاتب سلطان العاصر تناول المارك الأدبية حول «العروبة» في المشهد السعودي، ليصد من خلالها ردود الفعل على سلسلة مقالات وتفيدات تناولت قضاياها ومعها اليسار والقضية الفلسطينية... ويترجم موقع «المقال» بعض ما يُنشر في الصحافة العالمية، وآخره كان مقالاً للكاتبة الإسرائيلية ميّرا بار هيليل، ترجمته غادة بن عميرة، بعنوان «لماذا أُرغب في حرق جواز سفري الإسرائيلي».

تتوزع صادة الموقع على أبواب: «تقارير»، «الملفات»، «المقالات» و«الفيديو»، آخر الملفات كان بعنوان «نقد التجربة الإصلاحية» في السعودية، وفيه نصوص لعدة كتاب: «العنوان العريض للإصلاح» بقلم طريف السليطي الذي يقول إن «أي متابع لمعظم التحركات الإصلاحية في السعودية (...) سيستمكن من ملاحظة أن معظمها ياء بالفشل، والعراض والبيانات لم تتمّ الاستجابة لها بل قوبلت بالتجاهل والتهمس أو في بعض الأحيان اعتقل صاحبها ومن بادر بكتابتها...». والنص الثاني بعنوان «الإصلاح: نقد المفاهيم والأفكار»، وهو بقلم عبد الرحمن الحبيب يتناول تشوش المفهوم لدى النخبة التي تتصدى له، بينما النص الثالث يحمل عنوان «البيانات الإصلاحية في السعودية» وهو بقلم إيمان القوقلي، ويستعرض البيانات (أكثر من ثمانية) ويفتحها..

أما خاتمة الفيديو، فتصلح ملخصات أبرز الندوات والمحاضرات المقامة في السعودية بعناوين اجتماعية أو سياسية، كندوة «ملتقى التواصل عن الإقتصاد السعودي ووضعه الراهن واستشراف مستقبله» أو محاضرة نقدية لفيوم الخلافة.

ويقال إنّ الالفث هو غياب «المقال»، على الرغم من تحديثه المستمر لمواده ومقالاته المنشورة، عن «اليسوبوك»، فاخر تحديث كان في العام 2012، وهذا على عكس نشاطه على «تويتتر».

http://www.almqaal.com/

فكرة

السعودية و«الدولة» وقطع الرؤوس

«منذ خروج عناصر تنظيم الدولة الإسلامية وهم في قتل، وقتلهم فيه من تمثيل وبشاعة تقشعر منها النفوس وتشويه للمسلمين بأفعالهم الخظيرة السيئة». هذا بعض ما جاء على لسان مفتي المملكة العربية السعودية الشيخ عبد العزيز آل الشيخ في معرض توصيفه للخطر الذي تمثله «الدولة» على الإسلام والناس، لا يبدو تحذير مفتي لخطر «الدولة» بعيداً عن التقييم العام للثقف عليه. وهو لا يختلف بشيء عما تردده التصريحات الرسمية التي تصدر باللغات الروسية، الإنكليزيّة، الفرنسية. كما أنّ الفتى بسند إدادته هذه إلى أن «الإسلام براء من هذه الممارسات، والإسلام هو دين التسامح» الخ الخ.. وهي الأخرى تعابير ليست حكراً على السعودية أو على مفتيها فحسب.

ولكن هناك نكهة مختلفة بحسب المتكلم، فهو يعني بالتمثيل والبشاعة في القتل، الإعدامات البدائية وبشكل أخص قطع الرؤوس التي ينفذها التنظيم، والتي ينشر مقاطع مصورة منها، وهو ترويج بات معروفاً كإستراتيجية يتبعها لبث الخوف والرعب في نفوس خصومه وحتى مؤيديه. ومع الإبتعاد عن أي نقاش فقهي، وعن صحة التوصيف، فالممارسة الرسمية في السعودية تستعرض الـ 19: عدد الرؤوس التي قطعت في المملكة في غضون 17 يوماً (بين الرابع من آب / أغسطس الفالث وتاريخ نشر تقرير منظمة «هيومن رايست وتوتش» في 21 من الشهر نفسه). من أعدموها في المملكة أدبينا قبل ذلك، وهم ارتكبو جرائم يحاسب عليها القانون، وهذه بالطبع فوارق عن ممارسات «الدولة»: سبعة هزّبوا المخدرات، وواحد مارس «الشعوذة» (وهو تعريف مهم يستخدم بشكل تعسفي)، بينما تقول المنظمة العالمية في معرض انتقادها، إن «جرائمهم ليست عنيفة».

هل ليس في قطع الرؤوس الـ 19 تلك بشاعة، وهل لا تشوه صورة الإسلام أو المملكة؟ أم انها لا تعزّ بالمقدار الكافي لأنها غير مصورة وغير مروج لها مثلما تفعل «الدولة»، كما أن تنفيذ أحكام قطع الرؤوس تكون علنية، يقوم بها «القصاص» في الساحات العامة، والهدف منها أن «يتعظ الحاضرون»، مما لا يختلف كثيراً عن إستراتيجية بث الرعب التي تنفذها «الدولة»، لكن المملكة توجه جهودها إلى «رعايها»، فاطنيتها حصراً. وهو في الواقع أسلوب «إدارة الوقف» في السعودية فحسب، بغاية تحقيق إدامة الإذعان والخضوع وبسط الرعبة من السلطة... والوضع في البلاد يحتاج لذلك. فمقابل ثروة هائلة يجري التصرف بها بكل حرية من قبل الأسرة الحاكمة كملكية شخصية، هناك 37 في المئة من السعوديين يعيشون في مناطق «العشوائيات» البائسة، (بلا ملكية للسكنن وبلا بنى تحتية)، ويفتقرض استحداث مليوني شقة سكنية في غضون 10 سنوات للحد من تفاقم الأزمة، كما أن معدل الأجر في المملكة هو 850 دولاراً، وهو دخل منخفض بالنظر إلى غلاء المعيشة وإلى البذخ.. المرثي والمسموع.

وفي العمق، فالفوارق بين حالي «الدولة» والمملكة ليست كبيرة، وهي بالتأكيد ليست فوارق نوعية.

أدم شمس الدين

بإجاد وظيفة لها ولزميلات من حولها تشاركن وسم هاشتاغ «خريجات عاطلات عن العمل»، عقب عطالة استمرت سنين، أوقفتها ورفيقاتها بسبب نقل بضيرنا أن تعرف أن محاكمة نمر النمر قد أجلت مرّة أخرى بعد خمسمئة يوم من إيقافه. وأن رائف البدوي ليس عليه حرمه، وخمس مئة سنة لآته عبر عن رأيه. كأننا في لعبة، الحكومة تصارع الجميع قد تمر الأخبار سريعاً هنا، ولا يعبر أحد الانتباه إلى أنّ الأمر الحدود. أية حدود؟ ليست تلك المعترف بها علنيا، حيث تقف حريتك عندما تشكل أدية للمجتمع. الحدود التي تعبرها هي كل ما من شأنه إحداث تغيير في روتين الحياة الذي اعتاد عليه الناس، حتى ولو كان في طريقة التفكير أو في الملبس أو السكن.

المسلكة أعادت تشديد الضوابط على زي النساء الموحد (العباة)، فأعلنت الهيئة تنظيم حملات لضبط هذا الزي، وأي عباة لا تفي بشروط اللون أو الشكل أو التصميم تعد باطلّة ويجوز تلفها، والعباءة الشرعية هي تلك التي لا تفضّل الجسد ولا تلفت الأنظار ولا تحوي تطريزاً ملغاليا فيه أو ألوانا. باختصار، علما أن تكون كيبسا أسود يسع المرأة وعقلها وكل أحرلها، ولن ننتبهه أيضا إلى فتاة تدعى نورة العنيزي طالبت

مريم ترحيني

كاتبة لبنانية مقيمة في السعودية

1.5 مليار دولار هي قيمة الإيرادات السنوية لتنظيم «الدولة الإسلامية» بحسب تقرير لمؤسسة «كارنيجي»، مما يجعله التنظيم الأكثر ثراء في العالم. إلا أن إدارة المحافظات الست التي يسيطر عليها التنظيم تتطلب مبالغ طائلة لتأمين الخدمات لمناطق يسكنها 8 ملايين نسمة، موزعة بين 5 ملايين في العراق و3 ملايين في سوريا.

إعادة تصوّر الموت

قراءة في بعض ملامح الثورة المصرية

قبيل الخامس والعشرين من «25 يناير 2011»، لم يلتفت أحد لتكاثر حالات الانتحار التي أخذت طابعاً رمزياً في مصر. كوبري قصر النيل كان أحد أماكنها المفضلة، بين شئق النفس أو القفز في النهر. المثير في الأمر هو أن الموت لم يقتصر هنا على اليأس الفردي فقط، بل إن اختيار مكان عام لإرتكابه جعل الإخراج مسرحياً، فيدا وكأنه يحمل في طياته رسائل مجتمعية. وفي تونس قدحت شرارة الثورة من حرق بو عزيزي لجسده في الشارع، أمام الجميع، وفي مواجهة السلطة المتمثلة في الشرطة التي قامت بقمعه وإهانته. والجسد هو أحد أهم المساحات التي تمارس عليها السلطة، من ضبط وقمع وإخضاع.

الثورة وقلب منطلق الموت

جاءت الثورة في مصر لتواجه ماكينة الموت المتمثلة في آلة القمع البوليسية، وذلك يقبل مفهوم الموت وعكس منطلقه من أداة ردع في يد السلطة إلى أداة تفكيك للسلطة في يد الثورة، فكوبري قصر النيل ذاك شهد أعظم ملاحم ومعارك الثورة التي امتدّت لساعات طويلة يوم 28 كانون الثاني/يناير 2011. واجهت مجموعات الشباب العزل مدرعات الأمن المركزي من خلال المزيد من الإقدام في الخطبوط الأولى من المعركة، بلا استهابة من الموت. ويذكر باحثون وصحافيون، كما يوضح ما نُشر من شرائط مصورة على مواقع التواصل الاجتماعي، أن لحظات المواجهة عند أقسام الشرطة، والتي وقع أمامها أكبر قدر من القتل، شهدت تجسيدا وتكثيفا لمواجهة الموت بالموت وإزدراء الحياة، كما هي معيشة. وهناك حوار تكرر في عدد من الأماكن والمدن المختلفة: «إنت رايح فين، الناس بتמות قدام»، فيجاب: «دي مش عيشة إلي احنا عايشنها واحنا خلص مش حنخاف منهم».

فشم الموت واستخدامه كأداة في مواجهة السلطة أخذ في التطور مع المراحل المختلفة من الثورة، ووصل ذروته في لحظة محمد محمود. فبدلاً من أن يحمل في طياته رفضاً للحياة، بدأ يعكس حياً عميقاً لها، كما تحوّلت فكرة الموت من الغياب إلى الحضور. ويشير الباحث محمد سعيد عز الدين إلى ترداد هتاف «بالروح بالدم نفديك يا شهيد» (القتيس على الأرجح من طقوس المقاومة الفلسطينية)، وكان الميت هو من صار حياً ويستوجب التضحية ولو بالموت من أجل بقائه وعزته، ما أدخل إلى المجال العام والنزاع السياسي ما يمكن تسميته بالذوات غير الناطقة. فالجال العام، كما التأثير على عمليات اتخاذ القرار، لم تعد تتم فقط من خلال الأحياء ولكن أيضاً عبر ذوات غير موجودة بشكل مادي، وانقلب مفهوم الحضور والغياب. وفي محمد محمود تمّ تفكيك أهم كوثنين للسلطة وهما التهديد بالموت أو الوعد بالحياة. وبهذا سقط جانب كبير من السلطة كسيد، ومن السلطة الحيوية التي تُعد بتحسين شروط الحياة، ومن السلطة الانضباطية التي تقوم بتنظيم الأجساد في الفضاءات والتوقيفات المختلفة.. ويجب النظر إلى الخطاب الذي دار داخل المعركة وخارجها، فالكثير من الشباب هناك كانوا يرددون أنهم مقدّمون على الموت لأنه، على خطوط المواجهة الأولى، توجد الحياة بمعنى التحقق والإحساس بالوجود وكسر هيبة الموت والسلطة معاً، وإمزج هذا بشعور الغضب والحنق على السلطة إلى الحد الذي ينتفي معه الموت كعاجز بينها وبين الثوار. وهو ما عبر عنه كثيرون بالقول إنه «في هذه اللحظات كان بغضنا للسلطة يجعل حاجز الموت ينكسر كجدار منوني بيننا وبينها». وقد جُتِل



جورج البهجوري - مصر

ذلك السلطة تقوم ببناء جدار مادي ملموس من الباطون/ جدار بديل. وفي هذا النسق، تصير الحياة كرقصة على أعتاب الموت، ولا يصير الموت كقيد محاصر للحياة. وربما تكون هذه العملية هي الفكرة من تواجده الموت بأنساق مختلفة داخل الحياة. ليس بالضرورة أن يكون المقصود هو الموت المادي، إنما موت الأشياء بشكل دائم.. فقتل الخوف يعطي معنى أكثر تحرراً للحياة والوجود.

هذه هي الطريقة التي تعامل وفقها قطاع من الشباب في الثورة. وهو استخلاص من مجموعة كبيرة من اللقاءات البحثية والصدقات الحميمة والتعاشي في خط المعركة، مع الموت في الثورة. وما أعلى «خطر» الموت قيمة أنه شكل من أشكال الحياة بشروط أخرى، وقد زُعت عنه صفات الانتقاء والنهاية والفاء، محرراً الحياة نفسها من الموت ومن القيود التي تفرضها فكرة الموت عليها، وأبعأه الفكرة وقلعها على الإنسان... فالمعركة صارت

تحرُّر كلاً من الجسد والوجدان في عملية انعتاق متجددة.

أغاني الانتراس:

الشغف بالحياة وقتل مهابة الموت

بمسح سريع لأغاني الأتراس (سواء الأتراس الأهلي أو الزمالك) بعد قيام الثورة، سجد أن 95 في المئة منها تذكر فكرة الموت، وأن الأمر لم يحدّ جلاً، وأن هذا الجيل الثائر سيستخدم الموت كسلاح لمواجهة السلطة وليس العكس. وهذه مقاطع صغيرة على سبيل المثال لا الحصر: «من الموت خلاص مقيتتش أخاف وسط إرهابك قلبي شاف الشمس حطلع من جديد»، وفي الأتراس الزمالك سنجد: «تضرب في غاز تضرب رصاص جيلنا من الموت ميقاش بيخاف خلاص». المثير في الأمر هو تكون قطاع من الشباب لديه حب شديد للحياة، قادر على التمتع بها بحيوية كبيرة وشغف لا

محدود — وكثيراً ما ردد الشباب تلك الكلمة: «شغف». تجلي ذلك في رسائل الحب المتنوعة التي كانت تكتب أثناء معركة محمد محمود على مواقع التواصل الاجتماعي، فالعديد منها كان يشير لحب الحياة وليس إلى نزعة انتحارية ويائسة. وتقول إحدى دراسات الجامعة الأميركية في القاهرة، وهي دراسة ميدانية بعنوان «كيف تحرر المصريون من الخوف من الموت»، إلى أن أغلب من تعرضوا لاشتباكات فيها مواجهات مباشرة مع الموت صاروا أكثر تحرراً من مشاعر الخوف والرهبة. بل إن من واجهوا الموت صاروا أكثر تمسكاً بتحسين شروط الحياة في مصر.

العبيثة؟

المشكلة أن هذا النمط يتسم بالخطورة. فمن ناحية هو نمط انعتافي وتحرري، ومن ناحية أخرى هو يحمل بداخله مساحات واسعة لقدرة من العبيثة قائم على تحدي الحياة بمزيد من التماهي مع الخطورة والنزعات الانتحارية، وهو ربما يقود لحالة من افتعال الاشتباكات او الانجرار لمواجهات مع الشرطة لا طائل منها ولا يوجد بها أي مكسب ثوري او سياسي. ويكون المرجو فقط هو الشعور بالانتشاش الذي تسببه المواجهة والمعركة. وهو أمر تكرر كثيراً على مدار سنة 2012 تحديداً، مثل اشتباكات ميدان سيمون بوليفار القريب من ميدان التحرير وكورنيش النيل، واشتباكات الذكرى الثانية لمحمد محمود، ومعارك عدة بالإسكندرية. يبيح هذا النمط للفرد الإحساس السخيم بالتفوق على السلطة في أقوى مساحاتها وأخر مستوياتها في البطش، وهي مساحة التهديد بالقتل أو القتل نفسه، فيشعر الفرد بتحرر كلي، حيث أقصى درجات فئانه هي أيضاً أحر درجات فشل السلطة.. هكذا يتحرر الإنسان في المساحة الواقعة بين الحياة ومنظومة السلطة والموت.. وهي مساحة لا يتسنى لها الوجود إلا في الخطوط الأمامية للمعركة.

وربما يفسر هذا انخراط العديد من الشباب، بالأخص الشرائح الأصغر عمراً، في بعض المعارك التي قد لا تحمل معنى بالنسبة لهم على المستوى السياسي والفكري. إلا أن المعركة (بذاتها ولذاتها) هي المساحة التي يبحث فيها الفرد عن التحرر الكلي. بالأخص إذا تزامن هذا مع إحساس بالبعز عن محابمة السلطة ومواجهتها في الحياة اليومية على مستوياتها المختلفة.

جموع كثيرة من الشباب ما زالت تتذكر لحظات تفوقها على عدوها الأول - الداخلية - وكانها تخلصت من مستعير أجنبي، ما يجعلها أكثر تمسكاً بالمعركة، ولو عبر افتعالها، حتى لا يستقر الشعور بهزيمة الحرية. تلك الحرية التي أُمست من قبل. كيف يمكن أن تتبلور هذه الطاقة في مشروع أكبر من شأنه تغيير جوهر وطبيعة السلطة في مصر، وجعلها أكثر رحابة؟ لا يبدو حتى اللحظة أن هناك إجابة واضحة على هذا السؤال، ولكن من المؤكد أن هذه الطاقة، ومعهما هذا التصور عن الوجود والتحرر، سيعلنان من الصعب تكوين سلطة استبدادية وقمعية مستقرة وراسخة، وبالأخص مع تفكك أوصال «السلطة» بشكل عام: السلطة الأبوية في المدن، وتصدع أشكال مختلفة من العيمنة الذكورية على المرأة، والرفض العنيف لانتهاك الحريات الشخصية، وأنماط حياة أكثر تحرراً، وسقوط قمص كبرى عدة ذات طابع ميثاقفزيقي مثل مشروع الدولة العسكرية ومشروع الإسلام السياسي، وهو ما قلص كثيراً من هيمنة الدين بالشكل التسلطي على الأفراد...

علي الرجال

باحث في علم الاجتماع السياسي متخصص في الدراسات الأمنية، من مصر

أزمة الدروس الخصوصية - مثال مصر

الدولية، فأشارت دراسة للمعهد التربوي التابع لليونسكو أن نسبتها طالت 69 في المئة من الطلاب المصريين، وأضافت أن هذا الرقم يمكن أن يتجاوز نسبة 99 في المئة في الشهادات العامة مثل البكالوريا.

سوق موازية مزدهرة

الدروس الخصوصية ليست ظاهرة جديدة على التعليم المصري ولكنها توسعت مع بداية تطبيق الإنفتاح الاقتصادي في السبعينيات من القرن الماضي ثم أصبحت طاغية على التعليم منذ بداية الألفية الجديدة وحتى الآن. والظاهرة لها أكثر من بعد وسبب، بعضها تربوي وبعضها تعليمي مثل ارتفاع كثافة عدد التلامذة في الصفوف التي وصل في بعضها (كما في محافظة الجيزة) إلى أكثر من مئة طالب للفصل الواحد طبقاً لآرقام وزير التربية والتعليم التي أعلنتها مؤخراً، وكذلك انتشار نظام الدورتين في اليوم، أي أن تحمل المدرسة نفسها صباحا ومساء بنسبة تقرب من 20 في المئة من إجمالي المدارس على مستوى الجمهورية. وكذلك هناك أسباب تتعلق بالنتائج الدراسية نفسها وطرق التدريس، والأهم هو نظام الامتحانات الحالي الذي يعتمد على قياس قدرات الحفظ والتلقين واسترجاع المعلومة نصاً. ويضاف إلى كل ذلك قلة الأماكن المتاحة بمؤسسات التعليم العالية والجامعات مما يشعل الصراع والتنافس للحصول حتى على نصف الدرجة للتقدم في الترتيب.

وفي المقابل، يُرجع خبراء التربية أحد أهم أسباب الانتشار الواسع للظاهرة إلى مرتبات المعلمين المنخفضة للغاية، بسبب تخلي الدولة عن دفع المرتبات العادية للمعلمين، حتى أن أحد وزراء التعليم السابقين

فسر الظاهرة بشكل ساخر: «كان الدولة تظاهرت بأنها تعطي المدرس حقه، فتتظاهر المدرس بأنه يدرس بالمدرسة وهو يعطي الدروس الخصوصية»، ورغم أن الدولة أصدرت منذ أعوام قليلة كادراً للمعلمين ورفعت المرتبات بنسب اقتربت من 100 في المئة، إلا أن الاجور ما زالت متدنية للغاية، ولا يتجاوز مرتب المدرس حديث التعيين 180 دولاراً شهرياً، وما زال أقل بكثير مما تطالب به نقابات وروابط التعليم. وهكذا تستمر الدروس الخصوصية لأنها سوق مريحة للغاية إذ يصل متوسط دخل المعلم منها الى 1500 دولار شهريا. الدروس المنزلية، تضم أعدادا كبيرة من الطلاب يتجاوز عددهم 30 طالبا في الدرس الواحد، وأصبحت تلعب الدور البديل للمدرسة، ولها كنفوق حضور وغياب ومتابعة للطلاب، وتصل إلى حد طرده. وهي تنتشر بل أصبحت الأساس الآن في مرحلة البكالوريا، وبعضها بدأ الموسم الدراسي منذ الآن، والأولوية بالحجز المسبق والأسعار تتفاوت طبقا للمادة الدراسية ولاسهم الأستاذ.

قانون للتجريم؟

لمواجهة هذه الحال، انتهت وزارة التعليم هذا الشهر من إعداد قانون جديد لتقديمه الى مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية، يتضمن نصا عقابيا لأول مرة، النص الجديد يحظر إعطاء الدروس الخصوصية خارج المدرسة أو المجموعات الدراسية، ومن يثبت عليه ذلك، يوجه له

إنذار في المرة الأولى، وفي حالة تكرار المخالفة يحال إلى المحكمة التأديبية، وذلك في مقابل رفع رواتب المعلمين بشكل متدرج. هل سيلقى هذا التشريع الجديد قبولا من المعلمين ويقضي على الدروس الخصوصية أو يحجمها ويحد منها؟ روابط المعلمين لم تحرب كثيرا بالمشروع، خاصة أن المقابل المادي المطروح أقل بكثير من مطالبها أو حتى من الحد الأدنى الذي تقدمت به للوزارة حينما عقدت جلسات استماع لتلك الروابط بينما هي تعد القانون، وهو ما أدى بالعديد منهم للتحفظ والمطالبة بفتح حوار حول المشروع خاصة أن القانون بصورته النهائية لم يُعرض للحوار المجتمعي. كذلك قلل عدد كبير من أساتذة التربية من احتمال أن إصدار تشريع بالحظر سوف يقضي على الدروس الخصوصية، لأن واقع الحال يقول إنها سلعة عليها طلب كبير وإن سوق الدروس الخصوصية لا يحكره المدرسون فقط، بل يمارسه عدد كبير من أصحاب العن الأخرى مثل الأطباء والمهندسين وحملة الشهادات من أصحاب «السنترز»، وغيرهم. وكيف ستضبط الوزارة تهمة إعطاء الدروس المنزلية؟ ولو عالجت أجور المعلمين فكيف ستعالج سائر النواقص كالاحتفاظ في القاعات، مثلا. لذا قلل الأساتذة من أهمية القانون وفضلته على أرض الواقع، حيث أن القضاء على الدروس الخصوصية يحتاج إلى حزمة إصلاحات تعليمية واقتصادية ومجتمعية أولا قبل تطبيق القانون.

إيمان رسلان

صحافية مصرية متخصصة في مجال التعليم



بواحدة من تعس لحظات حياتي. نعم، فكرت في الانتحار، وماذا ستفعلون لو انتحرت؟ ستفرحون؟ ستفرحون مثلًا؟ أرجوكم، أنا أحتاج لطاقة إيجابية. أعطوني طاقة إيجابية. لا تقولوا لي إن الكهرباء تنقطع، قولوا شيئاً جديداً، مثلًا، إنها لا تنقطع، أليس هذا أفضل؟ الطاقة الإيجابية ستعوض الكهرباء، والطاقة السلبية ستجعلني أكتب. أيما أفضل؟ فكروا وقرروا وتذكروا أي لم أعدمك بأي شيء.

حزن الزعيم

لا أخفي عليكم أننا نمر بأزمة، هناك أزمة في انقطاع الكهرباء فعلاً. الكهرباء تنقطع بمعدل أعلى من العادي،،وهذا يشكل ضغطاً علينا، ضغطاً أعلى من المعتاد. والشكلة أن الإعلام يمارس ضغطاً إضافياً علينا، فيتحدث عن انقطاع الكهرباء. ماذا نفعل؟ ماذا أفعل؟ هل فكرتم بي ولو مرة واحدة في حياتكم؟ بي أنا؟ ألم تفكروا أنني إنسان من لحم ودم وأعصاب؟ بماذا وعدتكم؟ أنا لم أعدمكم بأي شيء. ابتعدوا عني. وجودكم ضياعتي. اتركوني الآن. أنا شديد الاكتئاب. بالأمس مرت

2.5 مليون طن هو حجم ركام المباني المهتمة نتيجة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، والذي يبلغ أربعة أضعاف ما خلفه عدوان «الرصاصة المصوب» في 2008 - 2009. بحسب مدير الإشراف والمتابعة في وزارة الأشغال العامة والإسكان. ويسعى الفلسطينيون إلى استثمار مخلفات البناء لإعادة الإعمار.

التأريخ الاجتماعي: أحد متطلبات الساعة

ثرى ما الذي تعلّمنا إياه آخر الأحداث في المنطقة حول كتابة التاريخ؟ ليس هذا السؤال بالضرورة أكثر الأسئلة إلحاحاً، إلا أن طرحه يبدو واجباً لبناء أسلحة معرفية لا تخدم سياسات يكتلها المنطق الإمبراطوري والاقتصادي، أسلحة بمستطاعها أن ترافق حركات الانعقاد. من المهم إذن التنويه بضرورة تحوّل التاريخ الاجتماعي للشرق الأوسط المعاصر مجدداً إلى محلّ تحرّ مشترك، بغرض الإفلات من التصورات الجيوسياسية من جهة، ومن النظرات الاستشراقية إلى المجتمعات المنقسمة طائفيًا، من جهة أخرى. إن إعادة الاعتبار إلى التاريخ الاجتماعي يعني مدّ البصر إلى ما وراء اختلاف الطوائف والأجناس بهدف فهم تباين الدواخل وأنماط العيشة في المنطقة والتعريف به.

إهمال المراكز الريفية وتهميشها

تتنبأ المؤسسات الدولية بشكل منتظم على المسائل المتعلقة بالمساواة وحقوق الأقليات (وهي طبعاً مسائل مهمة) بغرض توزيع شهادات الاعتراف أو حسن السلوك. لكن لا أثر إلا في ما ندر لأعمال كفيلة بتقديم ولو النذر اليسير من المعلومات عن مستويات الثروة والديونيات وانتشار الفساد في قلب الدولة ولدى المواطنين، وكذا بمساعدتنا على تحديد نطاق كل فئة من الفئات الاجتماعية ووصف التفاعلات التي تحصل بينها. وقد مكّنتنا السنوات الأخيرة من اكتشاف أننا لم نتبين تبيناً كافياً إحدى مميزات العالم العربي اليوم، أي إهمال المراكز الريفية وتهميشها. إن المجتمعات البشرية التي كانت الانتفاضات الشعبية مسرحاً لها، من تونس إلى سوريا، هي ميادين إفقار معاصر بالغ الخصوصية، تختلف تماماً عن بوّز الفقر المدقع في العواصم وتباين كل التباين مع وضع الشبكات الذي ينمو فيه المدّ الجهادي ما بعد القومي. فالأمر في سبيل يوزيد والقصرين ودرعا... يتعلق بجهات كانت تحميها وتدللها الأنظمة العربية القومية قبل أن تفتتن بلعبة التأقلم مع معايير السوق وما يلازمها دوماً من فساد. وإذا كانت هذه الانتفاضات احتجاجات سياسية بحق، لا اضطرابات جوع (نذكر الشعراء الذي رُفع في درعا، في آذار/مارس 2011): «الشعب السوري هو جوعان»، فهي تجد جذورها في التهميش والاحتقار اللاحق بالطبقة الوسطى الريفية التي لا تزال تشكل ركيزة مهمة من ركائز مجتمعات جنوب المتوسط. لقد شهدت المناطق التي دارت فيها رحي الانتفاضات إعادة نظر في «امتيازاتها» بسبب تعميم التناقض بعد أن حمها خلال مدة طويلة المخططات التنموية وسياسات التوازن الجهوي.

انقضاء العقد الاجتماعي السابق

إن ما جرى منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي - من دون أن يُعلن بشكل صريح - هو انقضاء العقد الاجتماعي الذي كان يربط الشعوب - خاصة طبقاتها الوسطى الريفية - بحكامها التسليبيين، وانتهاء ما كان يُعدّ به من ارتقاء اجتماعي ممكن. ما حدث هو، من جانب، توجه هؤلاء الحكام شطراً اقتصادياً نهب يزداد جوره وفساده يوماً بعد يوم، ومن جانب آخر تضائل إمكانيات خروج الفئات المهدمة من دائرة مصاعبها بسبب انهيار قيمة الشهادات العلمية وتفشي الحسوبية والفساد والاحق بالقطاع الفلاحي نتيجة المنافسة التي يتعرض لها. ولكونه يفت أنظارنا إلى اتجاهات أخرى مختلفة عن تلك التي تركّز عليها الأضواء الإعلامية والسياسية، فمن المفروض أن يجعلنا تاريخ اجتماعي للشرق الأوسط تعبير المزيد من الاهتمام إلى موازين القوى التي لا تقتصر على وضع السلطة والحكومة وجهاً لوجه، وذلك بما يتيح تفسير القوى العشوائية التي يمكن أن يمتد أثرها إلى مجتمعات تجهل نفسها، واعتادت إخفاء المسائل الاجتماعية تحت أقنعة هوياتية، وتعني معرفة المجتمعات هذه على حدّ سواء العوالم الريفية والعوالم الحضرية، الشغيلة والموظفين، كما يجب أن تفرّض فهماً جديداً لمصادر الثروة، بينما يصعب جمع المعطيات المتعلقة بالدواخل وتوزيعها. فظاهرتنا هجرة الرساميل والاقتصاد غير الرسمي تتعدّدان مهمة قياس ثروة تزايد مرئيتها يوماً بعد يوم في العواصم، ومن خلال وجود نخبة عربية معولة في دول الخليج وأوروبا وأميركا. كذلك، من اللازم أن يُوثق بشكل أدقّ الإدراك الحدسي لانقضاء الصلة المتأقلم بين النخب الاقتصادية المعولة وسبيل الارتقاء الاجتماعي الذي يزداد كل يوم إشكلاً واستعصاماً. إن العالم العربي يعيش في قلب «الراسمال في القرن الواحد والعشرين»، كما وصفه توماس بيكيتي في مؤلف بهذا العنوان، بل يحتمل أنه أحد محرّكاته، فهو يغترف جزءاً كبيراً من ثرواته من ريع تستأثر به طبقة يزداد حجمها انكماشاً باضطراب كما انفصالها عن جذورها الوطنية، وكما تتراجع قدرتها على الامساك بمقاييد السلطة.. لكنها لا تزال تحارب من أجل الاحتفاظ بمزاياها. يطالبنا الفيلسوف الفرنسي الشهير ميشال فوكو «الدفاع عن المجتمع»، وهو ما يفرض علينا اليوم السعي إلى عدم اختزاله، وعدم استعمال تحولاته، واستقصاء تاريخه، وإدراك المنطق الذي يحكمه على المدى البعيد، أو على الأقل على امتداد قرن طويل هو القرن العشرين.

الشباب مصدر الرعب

ما الذي يتخفى وراء العلاقات الزبانية التي أقامها حزب البعث في منطقة حمص، وكيف تتحوّل أو تتكلسن التراتيبات الاجتماعية في حلب؟ هل تسمح لنا المقاربة الجميلة المركّزة على الشباب بفهم التحولات الاجتماعية في المنطقة التي جعلتهم أكبر ضحاياها، بينما تشير القوى الحاكمة اليهم كخطر اجتماعي، (ما يتجلى من خلال التجنيد وسياسة الاعتقالات الجماعية الاعتباطية ولكن المنهجة)، يبدو لي أن الأطروحة الجيلية يجب أن تُستجلى في بعدها الاجتماعي، بعيداً عن التصور الشائع عن تجدد الأجيال السياسية الأشبه بميلاد الربيع. ويمكن اعتبار الشبان (وحتى الشبان الياقنين إذا ما نظرنا إلى أعمار المظاهرين كما أمكنت ملاحظتها في شوارع سيدي بوزيد والقاهرة ودرعا وصنعاء...) ككاشف عن مآزق المجتمع. إنهم أكبر مصدر رعب للحكام وكلّ من يُوجس خيفة على ممتلكاته (وهو رعب علي من «المشاهير» ومن «كواسر» حضرية مزعومة أخرى). لكن الشبان، في الآن نفسه، في مجال «بين البينين» يتيح لهم عدم التوقف على أرضية ضلّات منصوبة العالم اجتماعياً، تشبه نضالات العمال والموظفين والبطالين. ولا يمكن للباحثين في التاريخ والعلوم الاجتماعية أن ينظروا بعين الإلحاح إلى الطاقة التي تبذلها الشبيبة الأكثر عرضة للإهمال والتهميش في سعيها للزواج إلى الخارج (ظاهرة «الحرقاة») كما في الانخراط في حركات راديكالية أو السعي إلى قلب نظام الحكم. وإذا كان ضرورياً أن نعتزف بما في انبجاسات 2010-2011 من عقوبة، فإنه يستحيل علينا عدم ربطها بأخرى انصرفت في المنطقة على إيقاعها العقود الثلاثة الأخيرة (ما سمي بـ «اضطرابات الخبز» وغيره من الانتفاضات). يجري تخصيص الشباب، بدرجة من التعمّد أو باخرى، للتعبير عن الغضب والحرمان التراكيب في مجتمعات عنيفة شديدة التراتبية. وإذا كانت السياسات التي نتجت عن استقلال بلدان المنطقة قد نجحت، إبان فترة معينة، في إقامة توافق اجتماعي، فإنها لم تستجب لطلب العدالة والمساواة، بل وأدهى من ذلك، لم تنفّي أهميته، مكتفية ببناء وحدة وهمية على أساس من الشعارات. هذه الشعارات المزعّمة من لبها هي التي نجح الشباب في فك شيفرتها وتحويل وجهتها ضد صانعيها، كاشفين بذلك لجدواها والتهميش والاحتقار اللذين شيّدت عليهما.

ليلي الدخلي

مؤرخة تونسية وباحثة في المعهد الوطني للبحوث (CNRS) فرنسا (ترجمه من الفرنسية ياسين تملالي)

حلم ..

بهيجة الحكيم / العراق



arabi@assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»: arabi.assafir.com
- مصر: المعتقلون يواجهون قانون التظاهر بالإساءة الخاوية - هدير الهدوي
- «ستارت أب وبيك إنذ» والحاجة للريادة الاجتماعية في موريتانيا - أحمد ولد جودو
- التعديلات الدستورية في الأردن: إصلاح أم ردة - أحمد بو حمد
- حتى ملك الموت حزين - محمد العيسى
على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
على «تويتر»: السفير العربي - @Arabi Assafir

.. بألف كلمة

ممارسة السلطة: مثال العراق



(خاص «السفير العربي»)



خضير الحميري - العراق

224 يوماً في إضراب!

مش لاقى كلام يتقال فعلياً، عارفين يعني إيه بني آدم بقاله 224 يوماً (بتاريخ 7 سبتمبر 2014) مضرب عن الطعام؟ وبشكل كامل؟ وسط المدة المريعة دي أضرب عن شرب المياه حوالي أسبوعين. وبعدها تم نقله إلى المستشفى لفترة، ورجع للسجن بامر من المحكمة عشان مخدوش إذنها! ولما القاضي بامر بنقله للمستشفى تمتنع إدارة السجن عن تنفيذ قرار القاضي! تخيل كل ده وهو عنده أمراض في الدم أساساً. عارف يعني إيه تبقى محبوس بقالك فوق الـ365 يوماً لمجرد أن والدك من الإخوان؟ عارف إحساس اتنين أصحابه راحوا يزوروه لما الأمن جه وملاش والده فشدهم جميعاً مع محمد، ودخلهم في قضية؟ تخيل كده أن إدارة السجن بتقولك بصراحة أن عبد الله الشامي خرج فمحدث هيتكلم عنك؟ غير مفهوم محمد سلطان ممكن يموت في أي لحظة، وهو يدفع ثمن جريته. خيلنا على الأقل نقاوح ونعمل اللي في أيدينا على الرغم من أن اللي في أيدينا قليل فعلاً! #جينا_أخرنا #مركعة_الأمعاء_الخواوية #نموت_لنحيا

من صفحة محمود سلماني على فايسبوك

«الناس نزلت»

ومن وقت للتاني يفكر اللحظة اللي طلعت فوق سور «ترماي الرمل» عشان أشوف حجم التظاهرة يوم 25 يناير 2011، فهاالتني الأعداد ونزلت باخد صحابي بالحصن ويصرخ بهستريا: الناس نزلت... الناس نزلت... هذه اللحظة النادرة في الحياة من الوصول لذروة السعادة، بعد ثلاث سنين ونص، لما تفكر صحابي اللي عشت معاهم اللحظة النادرة دي فتلاقيهم ما بين محبوس، وما بين اللي هربان برا، وما بين اللي مستني السجن في قضية... كل ده وجع، لكن الوجع الأكبر لما بتقابل الباقيين فتكتشف قد إيه كبروا، وكبرت معاهم في ثلاث سنين ونص اللي كان المفروض كنا نكبره في عشر وخمس عشرة سنة... هي التجربة أنصجتنا وزادت علينا حتى احترقنا. تجدولي الثورة الآن كيوابة في جدار الزمن دخلناها شباب صغار مغمفين بالأمل والإيمان والصدق، وخرجنا منها فوجداً انفسنا فجأة وقد صرنا حطام بشر. عجائز في سن الشباب مليئين بالإحباط والشك والانحزام والوجع، مفرقين كما لم نخلن يوماً أن نفرقنا يد الله...

من صفحة محمود حسن على فايسبوك

مدونات

من تسع سنين!

من تسع سنين بالتحديد خسرت ابن خالتي شادي الواسمي، شاب موهوب عمره عشرون سنة فقط. خسرتها في حريق مسرح «بني سويف»، وخسرت حوالي خمسين أسرة أفراداً منها، جميعهم كانوا مشاركين في مهرجان للمسرح في قصر الثقافة. محدش عارف إيه اللي ممكن يحصل لعائلة خسرت شاب في مصيبة زي دي، للأسف إلا اللي مّز يظنظروف مشابهة أو كان قريب من حد مّز يظنظرف ده. وإزاي مصيبة زي دي بتفضل جرح مفتوح طول العمر؟ تسع سنين والمسؤولون عن الكارثة لم تتم محاسبتهم عن إهمالهم واستخفافهم بحياة الناس. تسع سنين وثورتان وثلاثة رؤساء مروا علينا وما زال النظام يتعامل مع الروح اللي بتروح بنفس الاستخفاف، ولسه أغلب الناس يتعامل مع مبدأ «ما دام اللي مات مش تبعتنا يبقى مش مشكلة». مش عارف إذا كنا في يوم من الأيام سنتمكن من مشاهدة الوقت الذي سيثور فيه كل البلد وتنتقل من أجل عشرة قتلا، أو خمسة أو واحد... أو حتى قطة. مش عارف ولكني لا أظن...

من صفحة عماد مطير على فايسبوك